جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

# دور الولايات المتحدة الامريكية في سن دستور اليابان عام 1947

ريام غانم نجيب *
عمار محمد علي الطائي
جامعة القادسية/ كلية التربية

**معلومات المقالة**

**تاريخ المقالة:**
الاستلام: 2018/5/8
تاريخ التعديل : 2018/5/28
قبول النشر: 2018 /7/18
متوفر على النت:2018/9/5

**الكلمات المفتاحية :**
الولايات المتحدة الامريكية
دستور اليابان عام 1947

**الملخص**

عد دستور اليابان لعام 1947 من اكثر الدساتير الدولية أهمية، ذلك انه ركيزة تحول اليابان نحو الحداثة، وتبني المفاهيم الديمقراطية في مجالات الحياة كافة وعلى جميع الاصعدة، فقد ساهم في تحول الفرد الياباني من أداة للحرب الى أداة لسلم، كما اسس للنهضة اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، تلك النهضة التي اعتمدت التحديث والحداثة عن طريق الاستفادة من التجربة الغربية (الامريكية تحديدا)، كأساس لبناء دولة ديمقراطية متكاملة.

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

## المقدمة

تتنوع الأساليب التي تنشأ بها الدساتير بتنوع أنظمة الحكم في العالم، فضلا عن تنوع الأوضاع الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة بتشريعه، ودستور اليابان شُرع في مرحلة غاية في الاهمية والصعوبة من تاريخ اليابان، ألا وهي مرحلة الاحتلال الفعلي من قوات الحلفاء، إلا انه ساهم بشكل مباشر في تحويل اليابان من دولة عسكرية بنظام امبراطوري يحيط به القداسة ونعرة التفوق القومي، الى دولة ديمقراطية سلمية متطورة ذات نظام برلماني متميز، مع مراعاة الخصوصية اليابانية والإرث التاريخي، بدءا من ابقاء النظام الامبراطوري بصفة رمزية وجعل الشعب مصدر السيادة، ليصبح الدايت الوطني أعلى سلطة تشريعية في الدولة، وهذه الميزة قل نظيرها في الدساتير الاخرى، فنلاحظ انه لم يعدل و لأكثر من سبعين عاما، ومن اجل الوقوف على ظروف سن الدستور ودور القيادة الامريكية فيه، جاء البحث المعنون (**دور الولايات المتحدة في الدستور الياباني عام 1947**)، والذي تضمن مقدمة وثلاثة مباحث.

جاء في المبحث الاول (**اليابان ما بين الاحتلال وصياغة الدستور**) الحديث عن اوضاع اليابان ما بعد اعلان

*الناشر الرئيسي : E-mail : riam2019@gmail.com

الاستسلام، واهم الاجراءات التي اتخذت من قبل القيادة العليا لقوات الاحتلال لتمهيد اعلان الدستور الياباني، بدءا من تزكية الامبراطور والغاء التهمة التي وجهت اليه كمجرم حرب، والاحتفاظ بالحكومة اليابانية كنوع من المرحلة الانتقالية بين دستورين ميجي والدستور الجديد، فضلا عن اجراء محاكمات موسعة لكل من اتهم بتورطه في الحرب، اما المبحث الثاني **(خطوات سن دستور عام 1947)**، فقد كرس للحديث عن اللجان التي كونت من اجل مراجعة الدستور القديم وصياغة دستور يتوافق مع توجه دول الحلفاء في ترسيخ فكرة الديمقراطية والسلم في اليابان، وابعادها عن اي محاولة لتسلح مستقبلا، خوفا من تجدد قوتها الاستعمارية وخرقها لسلم العالمي، وبالنسبة للمبحث الثالث **(مضمون الدستور الياباني)**، فقد ركز على اعطاء تصور واف عن الدستور الياباني من حيث ديباجته وعدد مواده ومضمونها. بينما تضمنت الخاتمة اهم ما توصل اليه البحث من استنتاجات.

**المبحث الاول:**

**(اليابان ما بين الاحتلال وصياغة الدستور)**

بعد اعلان استسلام اليابان دون قيد او شرط في 14 آب 1945، وصلت قوات التحالف الاراضي اليابانية في 28 آب تحت قيادة الجنرال الامريكي دوغلاس ماك آرثر[1]، القائد العام لقوات التحالف، الذي دخل طوكيو رسميا في 8 ايلول، واصبحت اليابان لأول مرة منذ اقدم عصورها موطئا لقوات التحالف[2]، بعد ان وجه الامبراطور هيروهيتو[3] الى شعبه خطابا داعيا اياه الحفاظ على الاستقرار وعدم التعرض للقوات الداخلة، مع الالتزام لتوجيهات سلطة الحلفاء، والتعاون معهم من أجل الوصول الى اتفاق حول وضع اليابان في المرحلة المقبلة، واعدا الشعب بإنشاء ملكية دستورية من شأنها ارساء المبادئ الديمقراطية، لاغي فكرة قدسية الامبراطور[4].

كان مهمة سلطة الاحتلال الاشراف على تنفيذ الحكومة اليابانية لإنذار بوتسدام، وهذه الحالة بتفاصيلها الكثيرة ادت الى تداخل سلطتي الاحتلال والحكومة اليابانية في فهم ما مطلوب انجازه من اليابان لإيفاء متطلبات وأغراض الاحتلال، كان جوهر الاختلاف في الدستور الياباني وتناقضه مع اهم وثيقتين وضعتا لرسم مستقبل اليابان ما بعد الاحتلال، اما الوثيقة الأولى فهي إنذار بوتسدام[5] وقد جاء فيه: **"ان تحقيق أي مطلب للسلام والأمن والعدالة سيكون مستحيلاً حتى يتم التخلص من الأنظمة العسكرية اللامسؤولة في العالم "** ، وفي البند العاشر من الانذار: **"على الحكومة اليابانية إزالة كل العقبات التي تقف عائقاً أمام إحياء الميول الديمقراطية وتقويتها بين الشعب الياباني، واحترام كل حقوق الإنسان ومن ضمنها حرية الكلام، والدين، والفكر"**، كما اشترطت لسحب القوات من اليابان ان: **"يتم انجاز هذه الأهداف، التي ستؤدي إلى تأسيس حكومة مسالمة ومسؤولة تمثل كل الشعب الياباني الذي سيختارها بحرية"**[6].

أما الوثيقة الثانية فهي التوجيه الأساس للحكومة العسكرية لما بعد استسلام اليابان، الذي جاء فيه: **"ان الهدف النهائي للأمم المتحدة فيما يتعلق باليابان هو تبني الشروط الضرورية التي من خلالها سيضمن ان اليابان لن تشكل مرة أخرى خطراً على الأمن والسلام العالمي، لتصبح عضواً مسالماً ومسؤولاً ضمن عائلة الأمم"**، وأيضا: **"يمتلك الحق ( وقصد ماك آرثر) في التصرف بشكل مباشر، في أي عمل يراه ضرورياً لتنفيذ شروط الاستسلام. فمن حقك كقائد أعلى لسلطة الحلفاء اخذ المبادرة في حالة إحجام او فشل الإمبراطور او السلطات اليابانية الأخرى عن التصرف عملياً. وستمارس صلاحياتك العليا من خلال الإمبراطور، وآليات الحكومة اليابانية الوطنية والمحلية ...، أنك يجب ان تتدخل فقط متى ما يكون ذلك ضرورياً لضمان امن قواتك وتحقيق كل الأهداف الأخرى للاحتلال. أنت يمكن، حينما تستدعي الظروف ذلك، ان تمارس سلطاتك العليا وصلاحياتك في الإجراء الأكمل، بضمن ذلك فرض الحكومة العسكرية المباشرة، اذا كان ذلك ضرورياً لغرض الحكم العسكري**


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

**المباشر في أي جزء من اليابان .... ولا يمكنك إزالة الإمبراطور او اتخاذ أي خطوات باتجاه إزالته دون استشارة مسبقة، او توجيه يرسل إليك من هيئة الأركان المشتركة"**[7]، وأضاف التوجيه، انه على ماك آرثر ان يخبر اليابانيين بأنه ينتظر منهم تطوير المؤسسات غير العسكرية نحو يابان ديمقراطية تحترم حقوق الأمم الأخرى والتزامات اليابان الدولية، باستثناء هاتين الوثيقتين، اللتان تشيران بغموض إلى ضرورة إصلاح النظام السياسي الياباني، لم يتلق ماك آرثر أية أوامر مباشرة من واشنطن.

طبقا لانذار بوتسدام فأن القيادة العليا لقوات التحالف بدأت في اتخاذ التدابير الازمة لنزع السلاح واقرار النظام، فقامت بإلغاء وزارتي الجيش والبحرية، وتسريح قواتهما، واعيد الى اليابان نحو ستة ملايين ونصف مليون جندي وبحار ومدني ياباني من وراء البحار، وصودرت جميع المنشئات الحربية والذخيرة، والاستحواذ على الاحتياط الحربي مع وسيطرة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي، وحضرت جميع البحوث العلمية المتصلة بالاغراض الحربية، واقفلت المصانع التي تنتج القطع الحربية، كما استولت على كافة الممتلكات اليابانية في الخارج بصفة تعويضات، ووزعت المواد الغذائية والملابس المخصصة للجيش على المدنيين، مع حظر عمل الاحزاب السياسية إلا ما كان منها ديمقراطي النزعة[8].

بعدها عمدت قوات الحلفاء على قصر سيادة اليابان على جزرها الاربعة الرئيسة وهي: هوكايدو، شيكوكو، كيوشو وهولشو، واي جزر صغيرة اخرى يتم تعيينها من قبل القائد العام للقوات مارك ارثر، كما جردت وحسب بيان القاهرة الصادر في تشرين الثاني 1943، من جزر المحيط الهادئ، كوريا، منشوريا، برمودا وبسكادور، وتولت الولايات المتحدة الامريكية ادارة جزر أوكيناوا، بينما تقاسم الحلفاء وصاية الجزر الاخرى[9].

خرجت اليابان من الحرب مثقلة بالديون والهزائم، وقد كلفتها التجربة خسارة جميع انجازاتها السابقة، فضلا عن فقد موردا بشريا هائلا كانت قد اعتمدت عليه في انجاز نهضتها التي انطلقت في عهد ميجي (1868-1912)[10]، في منتصف القرن التاسع عشر، ومن جانب آخر فقد جرت حملة واسعة لمعاقبة من وصفتهم الولايات المتحدة بمجرمي حرب، عرفت حملة التطهير الامريكي (The Puerge)، فحاكمت ما يقارب (220 ألف ياباني)، وقد استمرت المحاكمات ما بين (نيسان 1946-تشرين الاول 1949)، خلصت الى تصفية كل من ثبت عليه مسؤولية الحرب[11].

كما أمرت هيئة الأركان الأمريكية في 29 تشرين الثاني 1945، من القائد العام لقوات التحالف جمع المعلومات حول ما إذا كان الإمبراطور قد ارتكب أي جرائم خلال الحرب، رداً على هذا أرسل ماك آرثر برقية مؤرخة في 25 كانون الثاني1946[12]، الى هيئة الاركان تشير إلى أنه لا يوجد دليل على أن الإمبراطور قد ارتكب أي جرائم حرب، بالإضافة إلى ذلك ذكر ماك آرثر أن ادانة شخص الإمبراطور قد يسبب ارتباكًا في الوضع في اليابان وقد يؤدي على رد فعل سلبي يكلف قيادة التحالف زيادة الأفراد العسكريين والمدنيين، واوضح أنه يفضل عدم توجيه الاتهام إلى الإمبراطور نظرًا للعبء الذي سيخلقه هذا الإجراء للولايات المتحدة[13].

وقد تولى مارك آرثر تأليف محكمة عسكرية دولية لشرق الاقصى، قدم اليها 28 زعيما يابانيا لمحاكمتهم، فحكم الجنرال هيديكي توجو[14] وستة زعماء آخرين بالاعدام شنقا بصفتهم مجرمي حرب، وعلى آخرين بالسجن مدى الحياة، وتراوحت احكام الباقين بين عشرون عاما فما دون، علاوة على تقديم المتهمين بجرائم معادية لقوانين الحرب وتقاليدها، وضد الانسانية الى المحاكم لتقتص منهم العدالة[15].

اما العلاقات الدبلوماسية المباشرة فقد قطعت تماما بين الولايات المتحدة واليابان، إلا ان الجنرال مارك آرثر سمح ببقاء


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

وزارة الخارجية اليابانية، ومن أجل نشر الديمقراطية وايجاد حالة من الاختلاف ما بعد الاحتلال اصدر مارك آرثر الاوامر بالافراج عن المسجونين السياسيين، ومنح الشعب الياباني حرية الصحافة والعمل الحزبي، وعمد القائد الاعلى الى القضاء على المؤثرات غير الديمقراطية، فطالب الحكومة اليابانية في 4 كانون الثاني 1946 ان تقمع الهيئات الوطنية المتطرفة والشبيهة بالعسكرية والارهابية[16].

كانت اليابان بحاجة الى عمليات تحول كبرى من أجل تجاوز الآثار التي ترتبت على هزيمتها في الحرب، ومواصلة تحديات التغيير والاستمرارية في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الى جانب تنظيم علاقتها المضطربة مع القائد الاعلى لقوات الحلفاء، كما ان الولايات المتحدة قد حددت اهدافها الرئيسة لاحتلال اليابان في نزع سلاح اليابان أولا، وتحويلها الى بلد ديمقراطي ثانيا[17]، ثم تهيئة الظروف اللازمة لكي يستعيد الاقتصاد الياباني قواه في اطار يجعل اليابان وكما وصفوها ب(سويسرا الشرق)[18].

ان تحديد الولايات المتحدة الامريكية لأهدافها مسبقا يجعلنا نؤمن ان قواتها التي شاركت مع قوات الحلفاء التي وصلت الى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن لها مثيل في التاريخ، لأنها لم تصل كجيوش منتصرة فقط، ولكنها اتت ومعها برامج اصلاحية ليس فقط لنزع السلاح وانما لزرع الديمقراطية في المؤسسات والحياة السياسية اليابانية، فهذه القوات وقيادتها كانت تدرك تماما ان سبب هذه الحرب يرجع الى فئة عسكرية تسلمت مقاليد الامور في اليابان، وهي من اوصلت البلاد الى ما وصلت اليه، ومن اجل ذلك شرعت ببداية جديدة لليابان انطلاقا من تغيرات حقيقية ملموسة كانت سببا في ما وصلت له اليابان المعاصرة[19]، فجاءت الاصلاحات على نطاق واسع وخطط واهداف عالية، رسم لشعب آمال كبيرة شجعتهم على استيعاب الاصلاحات بالمشاركة الفعالة لكل فرد جميع التخصصات، مستفيدين من تجربتهم الاصلاحية السابقة في عهد ميجي كقاعدة، منطلقين على ما ابعد منها، بعد ان جعلوا من الولايات المتحدة مثالا يحتذى به.

ادرك اليابانيون بشكل عام والنخب السياسية والثقافية على نحو خاص، عدم امكانية تأمين اصلاحات جذرية على اساس الموروث من العهود السابقة، لهذا كان التوجه نحو قراءة تجارب وافكار الامم الاخرى، وهذا الدور قام به النخبة من مفكري الدولة واساتذتها، فوجدوا ان المخرج المناسب استيعاب الفكر الغربي ونقل رؤاه بشكل يتلاءم مع خصوصية الشعب الياباني، وقد تطابقت هذه الرؤية مع رؤية مارك آرثر، فجاء التشخيص بضرورة كتابة دستور جديد يلغي جميع ما نص عليه دستور عهد ميجي[20]، واهمها عقيدة التفوق القومي والتي تؤصل لقدسية الامبراطور، تلك العقيدة التي شابهت الى حد بعيد الفاشية والنازية، إلا ان من دفع ثمنها الشعب الياباني، لذا فصياغة دستور جديد اصبح ضرورة حتمية من وجهة نظر الولايات المتحدة الامريكية، فبدأت تأخذ خطواتها نحو هذا الامر.

**المبحث الثاني:**

**(خطوات سن دستور عام 1947)**

أن تصميم الولايات المتحدة الامريكية على تأسيس حكومة ديمقراطية في اليابان، جعل وزارة الخارجية الامريكية تخطط لسياسة ما بعد الحرب، ما بعد الحرب فيما يتعلق باحتلال اليابان، وقد تم تشكيل لجنة تنسيق تابعة لسلاح البحرية الامريكي (SWNCC) خريف عام 1944، من اجل التعامل مع قضية الاحتلال المعقدة، وصياغة سياسة متكاملة ما بعد دخول القوات الاراضي اليابانية، ومن هذه السياسة كان هناك اهتمام واضح من قبل الولايات المتحدة في مسألة اعادة صياغة الدستور الياباني، وقد كلفت وزارة الخارجية الامريكية الجنرال ماك آرثر بإجراء اللازم منذ تشرين الاول عام 1945[21].


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

رأى اليابانيون ان عليهم اصلاح النظام الياباني بعد الحرب من خلال اجراء تعديلات على دستور ميجي واستحداث مجموعة من القوانين تتلاءم مع توجهات قوات الاحتلال وتحديدا الادارة الامريكية المتمثلة بالقائد العام لقوات الاحتلال، وتتمحور التعديلات والقوانين في خلق مناخا ملائما امام الحريات وحقوق الانسان والديمقراطية، وكانت هذه الرؤية استجابة لما تضمنه انذار بوتسدام وتلميحات الولايات المتحدة باعتبارها قوة محتلة[22].

عقد القائد العام لقوات الحلفاء عدة اجتماعات مع شخصيات يابانية من أجل مناقشة قضية الدستور، طالبا مراجعة الدستور القديم ووضع مسودة اولية لدستور الجديد على ان يأخذ بنظر الاعتبار التغييرات التي حدثت ما بعد احتلال اليابان، ومن بين هذه الشخصيات كلف رئيس الوزراء الأمير فوميمارو كونوي[23] إلى تشكيل لجنة للإصلاح الدستوري تحت رئاسته نائبا عن الامبراطور، كما اوعز ماك آرثر الى مستشاره السياسي جورج اشيسون لاستكمال الاجتماعات مع الأمير كونوي وتحديد ما هو المطلوب من لجنته، ولان القواعد التي يستند إليها المقر العام في تعديل الدستور غير محددة، طلب اشيسون من وزارة الخارجية تزويده بالمبادئ الرئيسة التي تريد الحكومة الأميركية تضمينها في الدستور حتى يمكنه معرفة اتجاه أفكار الحكومة بصدد هذه القضية، وقد ردت وزارة الخارجية محددة المبادئ التي ترغب تحقيقها في التعديل الدستوري. وقد عرض اشيسون هذه النقاط على ماك آرثر، الذي أبدى موافقته على تبليغها للحكومة اليابانية[24].

تلخصت مبادئ الحكومة الامريكية بتوسيع سلطة مجلس النواب، وإزالة قوة النقض التي يتمتع بها مجلس شورى الإمبراطور، واستبدال المجلس القديم بمجلس ينتخب ديمقراطياً، كما اكدت على إلغاء قوة النقض التي يتمتع بها الإمبراطور، وإلغاء سلطته في التشريع، وتفعيل بندي للائحة حقوق الإنسان والسلطة القضائية مع توسيعها للتمتع بحق استدعاء ومحاسبة مسؤولي الحكومة، التشديد على إزالة تأثير الجيش على الحكومة، وضرورة اعداد بند يشير إلى ان أي تعديل في الدستور يجب ان يصوت عليها الشعب عبر استفتاء عام[25].

في هذا الوقت كانت وزارة هيكاشيكوني كوني تقدم استقالتها بسبب إخفاقها في الحصول على رضا ماك آرثر نتيجة تلكؤها في تنفيذ توجهاته، واستبدلت بوزارة كيجورو شيادهارا[26]، الذي ابلغ بوضوح من ماك آرثر بان الإصلاحات المزمع اجراءها ينبغي ان يكون على رأسها تعديل الدستور، فعمل شيادهارا وبعد مدة وجيزة على عزل الأمير كونوي من رئاسة لجنة تعديل الدستور، وعين بدلاً عنه الدكتور جوجي ماتسوموتو[27]، الذي يعد من الشخصيات المحافظة والمؤمنة بضرورة المحافظة على النظام الإمبراطوري[28].

بحلول عام 1946، أعدت لجنة ماتسوموتو نصين، الاول متحفظا أعدها ماتسوموتو بنفسه، والآخر أكثر تحررا أعدها الأعضاء الأصغر سنا، بعد ان عملوا بسرية تامة دون التشاور مع القيادة العامة، وقد اظهر النص الثاني قدرا كبيرا من الاهتمام بالإصلاح الدستوري، وقد ساعدته الصحف اليابانية التي نشطت بشكل ملحوظ تلك المدة، فقد قدمت عددًا من الاقتراحات المختلفة، كما اخذ الاعضاء بآراء الأحزاب الليبرالية والشيوعية من أجل إقامة نظام ديمقراطي جديد، وساعدهم في صياغة موادها ثلاثة مجموعات يابانية متخصصة بالبحوث القانونية والدستورية، وهي كل من: مجموعة البحوث الدستورية (كيمبو كينكيو - كاي) ومجموعة المناقشة الدستورية (كيمبو كوندان - كاي) والاتحاد الياباني للمحامين (داي نيهون بن غوشي - كاي رنغو - كاي)، كما استفادت هذه اللجنة من بعض القوانين التي تبناها نظام الحكم الرئاسي الأمريكي[29].

دارت هذه المسودة حول أربع محاور رئيسة هي كما يلي[30] :

1- عدم إحداث تغيير في مبدأ ممارسة الإمبراطور حق السيادة .

2- توسيع سلطة الدايت .


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

3- الوزارة مسؤولة إمام الدايت .

4- حقوق حرية المواطنين لن تحد إلا بالقوانين التي يشرعها الدايت.

وعلى الرغم من وجود صبغة ديمقراطية وتوسيع للحريات في هذه المسودة إلا انها جوبهت بشيء من عدم الرضا ولم يتحمس لها ماك آرثر، لقد أدرك ان مهمة مثل المراجعة الدستورية تتطلب وقتًا أطول مما حدد له، علاوة على ذلك فأن الشخصيات الحكومية اليابانية ما بعد الحرب، ومعظمهم من البيروقراطيين الذين شغلوا مناصب حكومية قبل الحرب، كانوا موافقين على الإصلاح، على ان لا تحدث تغييرات جذرية كبيرة، وهذا ما لا يتفق مع ما تريده الولايات المتحدة في اليابان، على الرغم من استعدادهم لتعديل بعض الفقرات في دستور ميجي، إلا انهم بذلوا قصارى جهدهم للحفاظ على ما تبقى من النظام القديم، وتحديدا مكانة الامبراطور[31].

كانت رغبة الحكومة اليابانية في تلك المسودة مراعاة إعلان بوتسدام دون تغيير المبادئ الأساسية السابقة، وهذا ما جعل ماك ارثر قلقا حيال بعد القيادة اليابانيين حول ما قد يعتبره الأمريكيون إصلاحًا دستوريًا مقبولًا [32].

في تشرين الثاني من العام ذاته طلبت دول الحلفاء وبالحاح، ولا سيما أستراليا معرفة ما توصلت اليه القيادة العليا حول مسألة الدستور، وعندما اجابهم ماك آرثر بتأخر المباحثات، اتفق وزراء خارجية الدول الثلاث الكبرى على عقد مؤتمر في موسكو في 27 كانون الاول 1945، أعلنوا عن اتفاق تشكيل مجلسين جديدين لدول الحلفاء من أجل متابعة الإشراف على الاحتلال، أحدهما اللجنة الاستشارية لشرق الأقصى (FEC)، وكان مقره في واشنطن، وكانت مهمة اللجنة اتخاذ القرارات بشأن وضع اليابان الداخلي. أما الآخر فهو المجلس الاستشاري لتحالف في ليابان في طوكيو، وكان بمثابة هيئة استشارية تمثل فيها كل من بريطانيا والصين والولايات المتحدة، إلا ان أعضاء اللجنة الاستشارية في الشرق الأقصى كانوا اكثر اهتماما بموقف القيادة العامة من الإصلاح الدستوري المزمع اجراءه[33].

اراد ماك آرثر أن تأخذ القيادة العامة مهمة مراجعة مسودة الدستور، وكان شديد القلق بشأن تأثير قوى الحلفاء على اوضاع اليابان اذ ما بدء عمل اللجان الفعلي، وتبعاتها على الإصلاح الدستوري، ذلك أنه وبمجرد أن تبدأ لجنة الشرق الأقصى ومجلس الحلفاء في اليابان عملهما، سيكون عليه أن يتقاسم السلطة معهم، وهذا ما يعرقل تنفيذ اكبر عدد ممكن من الإصلاحات، وكما تريد الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن تقييد عمله بوصفه القائد العام لدولة[34].

وتبعا لذلك رأت اللجنة اليابانية لاعداد المسودة ان توسع صلاحيات البرلمان (الدايت)، يمنح الشعب الياباني مساحة أكبر للمشاركة في العمل السياسي من خلال توسيع دور المرأة، ومراجعة النظام الانتخابي وتعديله لجعله اكثر تمثيلا للمجتمع الياباني الى جانب تخفيض سن الناخبين من خمسة وعشرين الى عشرين عاما، ان كل هذا سيرضي ماك آرثر ممثل قوات الاحتلال، إلا ان ذلك لم يحصل بعد ما رأى الاخير ان هذه التعديلات لم تمس من عدهم المسؤولين عن نمو وتطور النزعة العسكرية العدوانية لليابان والمتمثلة بالنظام الامبراطوري الذي اساسه الامبراطور بما يمثله من قداسة لا يمكن تحديها، لانه يمثل الولاء وقائد للأمة وأبا لشعبه، مما مهد لنخبة ان تكتسب شرعية اعمالها باستمالة الامبراطور الى جانبها والقيام بأسمه بجميع الاعمال الحكومية، ان عقيدة التفوق القومي كانت ترى الامبراطور إله الارض، ويمثل السلالة الحاكمة منذ بزوغها، وهو يؤدي وظيفته بصفة مستمرة دون انقطاع، لهذا طالب ماك آرثر الحكومة اليابانية ان تكون اكثر جدية في صياغة التعديلات الدستورية، واكثر عمقا لتجاوز التعديلات الشكلية التي اقترحتها[35].

وامام جدية الادارة الامريكية واصرارها على اجراء تعديلات جوهرية لدستور ميجي وتلوحيها باستخدام مل صلاحياتها


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

بإجراء التعديلات وفق رؤيتها في حال فشل اليابانيون في ذلك، حاولت الاحزاب اليابانية ومنها: الحزب التقدمي الياباني، حزب الاحرار والحزب الاشتراكي الشيوعي، ان تعد مسودة تتضمن تعديلات مفترضة لدستور ميجي، ومن الطبيعي كانت مقترحات هذه الاحزاب تتوافق مع ايديولوجية كل حزب، مما جعلها تختلف في طروحاتها مع بعضها البعض، حيث ذهب الاتجاه الاشتراكي الى تعديلات جوهرية وصلت الى الغاء النظام الامبراطوري الذي يعد تاريخيا مرتكز النظام السياسي الامريكي، بينما ذهبت الاحزاب الليبرالية والمحافظة الى تعديلات بسيطة ولم تتجرأ على الغاء النظام الامبراطوري[36].

من جانب آخر توصلت لجنة ماتسوموتو في 4 كانون الثاني 1946 الى مسودة لتعديلات على دستور ميجي، ولم تكن هذه المسودة إلا بمثابة اوراق جديدة تتضمن بنود قديمة ، لذلك سارع ماك آرثر الى رفضها في 3 شباط 1946، مدركا ان الحكومة اليابانية غير جادة في القيام بإصلاحات دستورية حقيقية[37].

في خضم ذلك الظرف الحرج وبناءا على نصيحة ماك آرثر الى ويتني بإعداد مسودة دستور امريكية تتضمن ثلاثة مبادئ اساسية هي: **امبراطورية مقيدة، تحريم الحرب والتسليح وإلغاء نظام الإقطاع والطبقات**، وعليه وجه ماك آرثر اللواء كورتني ويتني[38] في تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء في القسم الحكومي، ضمت كل من: العقيد تشارلز كاديس، وهو مختص بالإدارة العامة، رئيساً للجنة، وعضوية المقدم اميلو رويل، والفريد هسي وهو مختص بالقانون، عمل في الفلبين رئيساً لوحدة الشؤون المدنية. كانت هذه اللجان مشرفة بدورها على ثمان لجان، كلفت بصياغة كل باب من أبواب الدستور. وطالب ويتني اللجنة بإنجاز مسودة الدستور في مدة لا تتجاوز ستة أيام[39].

عملت اللجنة بسرية بالغة، وكان السؤال المحوري الذي اعترض أعضاء اللجنة هو أيجب إتباع نموذج الدستور الأميركي أم البريطاني؟ وقد مالت الكفة إلى اتخاذ النموذج البريطاني، لكون طبيعة نمط عمل السياسيين اليابانيين اقرب إلى النمط البريطاني منه إلى الأميركي، وبعد ثلاثة أيام ابلغ ويتني القائد الأعلى، بان لجان اعداد مسودة الدستور تعمل وبسرية مطلقة، وانه سيفاجأ الحكومة اليابانية في اجتماعها القادم معهم، لأنهم ألان مشغولون بتعديل مسودة ماتسوموتو، وليس لديهم أي معلومات مسبقة تتعلق بعمل لجنة القسم الحكومي، وفي ظرف أسبوع ستكون المسودة جاهزة، وفعلا أكملت اللجنة مسودتها في 10 شباط ، وعرضتها على القائد الأعلى في اليوم نفسه لأخذ موافقته عليها، وقد صادق ماك آرثر عليها دون تعديل[40].

كانت المسودة في اثنين وتسعين ورقة، وفي 13 شباط اجتمع كل من ويتني وأعضاء اللجنة مع وزير الخارجية شيغه-رو يوشيدا[41]، ماتسوموتو جوجي، والقائد العام ماك آرثر، شرع ويتني في حديثة شرح الاسباب التي دفعت ماك آرثر لتقديم هذه المسودة كمشروع مقترح لدستور، مذكرا المجتمعين بموقف القائد ماك آرثر عندما حمى الإمبراطور من الخضوع لتحقيق كمجرم حرب، كما ان ماك آرثر وجه لجنته على اعداد مسودة لا تلغي النظام الامبراطوري الياباني، وانما يحددها بدستور ديمقراطي، كما أشار إلى أن القائد العام حريص كل الحرص على الشعب الياباني، وانه كان مستعدًا لوضع مسودة دستور بنفسه إذا لم تفعل الحكومة اليابانية ذلك، وهذا ما رأى فيه حلا أمثل لإنهاء حالة الفوضى، وعدم السماح للقوى الخارجية بالتدخل بما يمس روح القانون والتقاليد اليابانية[42].

وفي اجتماع مجلس الوزراء الياباني بتاريخ 22 شباط أفاد شيدهارا أنه شعر بأن ماك آرثر أظهر الكثير من التساهل في محاولة إقناع اليابانيين بقبول المسودة الأمريكية، وأنه بذل قصارى جهده لحفظ البلاد واحترام صناعة القرار الياباني، مضيفا: **"ان ما وصل الى مارك آرثر من مناقشات أعضاء لجنة الشرق الأقصى حول مصير الإمبراطور كانت أسوأ بكثير مما يمكن أن يتخيله اليابانيون، وبما انه لم يكن متأكدا كم**

**من الوقت سيبقى في منصبه، لذا نراه قلقاً بشأن ما سيحدث للإمبراطور بعد مغادرته"**[43].

كما اكد شيديهارا امام مجلس الوزراء بأنه يمكن التغلب على الاختلاف بين المسودتين؛ الأمريكية واليابانية، حيث نصت النسخة الأمريكية على أن الدستور سيلتزم النظام الإمبراطوري وبمساعدة برلمانية، كما ان سبب الغاء التسليح في النسخة الامريكية، يبراد به ابعاد اليابان عن إثارة الشكوك بين القوى الكبرى، وانه لا صالح للحكومة في الاصرار على اعادة بناء قواتها المسلحة، وقد رأى ان هذه المسودة الامريكية تعد صك يتيح الفرصة لشعب اليابان من أجل الحرية والديمقراطية التي يستحقونها، وهي انطلاقة صحيحة من أجل تجاوز الاخطاء السابقة والبدء بروح اصلاحية جديدة[44].

اما موقف يوشيدا فقد اتفق تماما مع شيديهارا، ورأى انه لا ضرورة لتأخير، ويمكن صياغة دستور ماك آرثر بلغة وعبارات مناسبة ومقنعة لشعب الياباني، ودون اجراء أي تغيير جوهري في المبادئ الأساسية المنصوص عليها، وهنا لابد ان ننوه ان يوشيدا كان يثق كل الثقة بماك آرثر، ذلك بعدما اطلع بنفسه على اجراءاته وطبيعة معالجته لمستجدات الساحة اليابانية، لذا اخذ على عاتقه مهمة اقناع مجلس الوزراء بهذه المسودة[45].

وفي 25 شباط عرض رئيس الوزراء على اعضاء المجلس ترجمة مؤقتة للفصلين الأولين من دستور ماك آرثر، الذي ترجمته وزارة الخارجية وبإشراف من يوشيدا، إلا ان المجتمعون توصلوا الى نتيجة مفادها أن الحكومة اليابانية لم يكن لديها خيار سوى إعادة كتابة مسودتها بحيث تكون قريبة جداً من تلك التي وضعها ماك آرثر، وقد حددوا يوم 11 آذار كآخر موعدا لتسليم المسودة مع ترجمتها الانكليزية، إلا ان وزارة الخارجية اليابانية كانت اسرع في اتخاذ التدابير اللازمة وارسلت صباح اليوم التالي الى المجلس الترجمة اليابانية الكاملة لدستور ماك آرثر، ما جعل ماتسوموتو يعجل في تسليم مسودته بتاريخ 4 آذار، إلا ان ماك آرثر رفض المسودة بعد ان ترجمتها الى اللغة الانكليزية[46].

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي ابدوه مؤيدو المسودة اليابانية من أجل مراعاة الترجمة الحرفية الصحيحة للمواد القانونية، إلا ان ماك آرثر رفضها رفضا قطعيا، وصرح بأنه لا يقبل اي مسودة غير التي وضعها ولجنته، وقد سلم النسخة الاخيرة الى مجلس الوزراء الياباني مع التوجيه بالزام الحكومة اليابانية الموافقة عليه، بعد ان وجه ماك آرثر كلام الى لجنة ماتسوموتو فيه نوعا من التهديد المبطن قائلا: **"سأترككم تناقشون الدستور على مهل وانا أدفئ جسدي بأشعة الشمس النووية"**[47].

نوقش الدستور في مجلس الأعيان في يومي 6و7 تشرين الاول من العام ذاته، وقد صوت خمسة أعضاء ضده، إلا ان الاغلبية وافقت عليه، وأخيرا أصبح الدستور الرسمي لليابان بعد مصادقة الإمبراطور في 3 تشرين الثاني، وبدأ العمل به بعد ستة أشهر من المصادقة، وتحديدا في 3 أيار 1947[48].

جاء دستور اليابان لعام 1947 تلبيه لاتجاهين، الاتجاه الاول الامريكي الذي يحمل اهداف كبيرة من أجل اصلاحات شاملة، تأتي في مقدمتها تحويل الحكومة اليابانية من امبراطورية هرمية الى حكومة ديمقراطية يتمتع البرلمان بسياسة واضحة بعيدة عن تدخل الامبراطور، كما انه حرص على سلام اليابان وعدم اللجوء الى الحرب مرة أخرى.

اما الاتجاه الثاني فمثله اليابانيون وعلى نحو خاص اولئك القادة الذين ادركوا بعد هزيمة دولتهم المذلة ان هناك ضرورة للخضوع للإرادة الامريكية، اذا ما ارادوا ان يعيدوا لبلدهم الحرية والاستقلال، وان تجنب كارثة الحرب والتحول نحو يابان جديدة يتطلب تجاوز الاخطاء السابقة التي اوصلت البلاد الى ما وصلت اليه من خسائر مادية وبشرية معنوية، وعلى الرغم من صعوبة الموقف وارتباك الوضع، وضبابية رؤية مستقبل اليابان


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

ما بعد الاحتلال، إلا ان الشعب الياباني كان مستعدا للمجازفة لتغيير نفسه[49].

هنا لابد ان نذكر ان دستور عام 1947 وعلى الرغم من تسميته بدستور ماك آرثر، نظرا لدور الجانب الامريكي في صياغة مسودته ومن ثم اقراره بعد اجراء تعديلات طفيفة من قبل بعض اعضاء البرلمان الياباني، إلا انه ولد من رحم المادة رقم (73) من دستور ميجي، والتي نصت: **"عندما تطرأ ضرورة في المستقبل تدعو إلى تعديل نصوص الدستور الخاص، يصدر امر امبراطوري لتقديم مشروع بهذا الشأن الى البرلمان الامبراطوري"**[50]، وعليه فأن القيادة العليا احترمت الدستور القديم بعدما اوعز ماك آرثر الى الامبراطور بتقديم طلب من اجل كتابة مسودة الدستور الجديد، وبهذا فأن القيادة الامريكية حافظت على الاستمرارية القانونية لدستور القديم، في ظل التدهور والارتباك السياسي والاقتصادي والاجتماعي[51].

**المبحث الثالث**

**(مضمون الدستور الياباني)**

جاءت بنية الدستور الياباني مكونة من حوالي 5000 كلمة، في (103 مادة)، تتوزع في احدى عشر فصلا، مسبوقة بمقدمة نذكرها[52]:

**نحن الشعب الياباني، نتصرف من خلال ممثلينا المنتخبين على النحو الواجب في البرلمان الوطني قررنا أن نؤمن لأنفسنا وأجيالنا ثمار التعاون السلمي مع جميع الأمم وبركات الحرية في جميع أنحاء هذه الأرض، ونقرر أنه لن يحدث ذلك أبداً، لقد زُرنا بأهوال الحرب من خلال عمل الحكومة، ونعلن أن السلطة السيادية تكمن في الشعب وتضع هذا الدستور بحزم. فالحكومة هي ثقة مقدسة للشعب، وهي السلطة المستمدة من الشعب، التي تمارس سلطاتها من قبل ممثلي الشعب، وتتمتع بمزايا الشعب. هذا هو مبدأ عالمي للبشرية على أساس هذا الدستور. نحن نرفض ونلغي جميع الدساتير والقوانين والمراسيم والنصوص في النزاع.**

**نحن الشعب الياباني، نرغب في السلام في كل العصور، ونعي عميق المثل العليا التي تتحكم في العلاقات الإنسانية، وقد عقدنا العزم على الحفاظ على أمننا ووجودنا، ونثق في عدالة وإيمان شعوب العالم المحبة للسلام. إننا نرغب في احتلال مكانة محترمة في مجتمع دولي يسعى من أجل الحفاظ على السلام، وإبعاد الطغيان والاستعباد والظلم والتعصب في جميع الأوقات من الأرض. نحن ندرك أن جميع شعوب العالم لها الحق في العيش بسلام وخالية من الخوف والعوز.**

**نحن نعتقد أنه لا توجد دولة مسؤولة عن نفسها وحدها ، ولكن قوانين الأخلاق السياسية عالمية ؛ وأن طاعة مثل هذه القوانين تقع على عاتق جميع الدول التي ستحافظ على سيادتها وتبرير علاقتها السيادية مع الدول الأخرى. نحن ، الشعب الياباني ، نتعهد بشرفنا الوطني لتحقيق هذه المثل العليا والأغراض مع جميع مواردنا.**

قسمت فصول حسب محتوى المواد وهي كالتالي[53]:

- المادة رقم (1-8) عن الإمبراطور وقد قلصت هذه المواد دور الامبراطور السياسي الى مجرد رمز لدولة، مع التخلي عن فكرة القدسية وانه إله الارض، واما صلاحيته تمثلت في تعيين رئيس الحكومة الذي يرشحه البرلمان، وكذلك القاضي الاعلى للمحكمة العليا، واما مهامه وحسب المادة رقم (7) هي: اصدار تعديلات الدستور والقوانين والاوامر الوزارية والمعاهدات، دعوة البرلمان للانعقاد، حل مجلس النواب، اعلان الانتخاب العام لاعضاء البرلمان، التصديق على تعيين واقالة وزراء الدولة وسائر الموظفين الرسميين، تفويض السفراء والوزراء التصديق على العفو العام والخاص، تخفيف العقوبات واعادة الحقوق، منح الاوسمة والنياشين،


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

التصديق على وثائق التصديق، استقبال ممثلي وسفراء ووزراء الدول. وعلى الرغم من هذه المهمات الواسعة ألا انها شكلية وغير مؤثرة في الحياة السياسية[54]، وعليه عدت هذه المواد احد اهم المتغيرات في الهيكل السياسي الياباني، واختلافا جوهريا ما بين الماضي والحاضر.

- المادة رقم (9) في التخلي عن الحرب، ونص المادة هو:

**(1) ان يتطلع الشعب الياباني بصدق وإخلاص إلى السلام العالمي القائم على أسس من العدل والنظام، ويتخلى إلى الأبد عن الحرب كحق سيادي للدولة وعن القيام بأية أعمال عدوان أو تهديد بواسطة العنف كوسيلة لحل النزاعات الدولية.**

**(2) ومن أجل تحقيق الغاية من البند السابق، لا يتم امتلاك قوات برية أو بحرية أو جوية أو غيرها من القوات العسكرية، ولا تعترف الدولة بحقها في خوض الحروب". والمعنية بالحروب والابتعاد عن النزاعات المسلحة أو المشاركة في الحروب بالنسبة إلى اليابان**[55]. وهذه المادة فضلا عن المواد المتعلقة بالإمبراطور تعد من اكثر الامور التي ركزت عليها الولايات المتحدة الامريكية، فقد ادركت القيادة العليا اهمية صياغة دستور يضمن تقييد الامبراطور وجعل منصبه شيئا رمزيا، وما هو اهم نزع سلاح اليابان، وتكريس روح السلام وخلق صمام امان بعدما اقر الدستور تنازل اليابان عن حقها في اللجوء الى الحرب تحت اي ظرف في المستقبل.

إلا ان هذه المادة احرجت فيما بعد الحكومة اليابانية والولايات المتحدة الامريكية، وتحديدا مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، مما دعا الى اعادة تفسيرها بشكل ملتو لتمكين اليابان من تأسيس قوة جديدة مؤيده وداعمة لسياسة الولايات المتحدة في الشرق، وتقف حائلا دون التوسع السوفيتي في المنطقة، إلا ان ذلك التفسير اثار نوعا من الجدل السياسي بين اليمين الياباني والاتجاه اليساري، حول مدى قانونية هذه المادة وسبب بقاءها كما هي في الدستور من دون تعديل؟[56].

- **المادة رقم (10-40) في حقوق وواجبات الشعب؛** فقد حدد الدستور الجديد موقع الفرد الياباني في النظام السياسي والاجتماعي بشكل مغاير تماما عما كان غليه قبل الحرب، فمنذ المقدمة يتضح للقارئ ان هذا الدستور جاء ليؤكد سيادة الشعب، وضرورة احترام حقوقه الفردية، اقر الدستور بمفاهيم ديمقراطية ابدية لكل مواطن ياباني، فلا يجوز انتهاكها، والمساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات، مع حظر اي نوع من التمييز على اساس الجنس او الدين[57].

- **المادة رقم (41- 64) حول البرلمان والانتخابات البرلمانية والتمثيل الحزبي (السلطة التشريعية)،** وقد عد البرلمان (الدايت) السلطة العليا في الدولة، والجهة الوحيدة المخولة بإصدار القوانين والتشريعات، وهو مكون من مجلسين: النواب والمستشارين واعضاءهما يمثلون جميع الشعب، ويحدد الاعضاء بالقانون دون ان تكون هناك تفرقة بسبب العنصر او الطائفة او الجنس او المركز الاجتماعي. اما الوزارة (السلطة التنفيذية)، فقد خصصت في المواد (65- 75)، واشترط الدستور ان تكون الحكومة بما فيها رئيس الوزراء جميعهم او اغلبيتهم من المدنيين وفي الدايت الياباني، وهم مسؤولون بشكل مشترك امام الدايت، وقد قيد الدستور الاجراءات القضائية بحق الوزراء وان اقتضى الامر إلا بموافقة رئيس الوزراء[58].

- **المادة رقم (76- 82) في القضاء وتنظيم المحاكم؛** اقر الدستور استقلال القضاء عن وزارة العدل،


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

وجعله فرعا مساويا لغيره من فروع الحكومة، وتعطى للمحكمة العليا حق الفصل النهائي في الامور التي تتعلق بالقوانين وادارة نظام المحاكم بدلا من وزارة العدل، فصارت المحكمة العليا المسؤول الاول عن الموافقة على اي قانون او وضع قانوني مستحدث، اما تعيين القضاة فقد جعل الدستور هذه المهمة موكلة بمجلس الوزراء، فهو من يختار قضاة جميع المحاكم.

- **المادة رقم (83-91) حول المالية في الدولة**؛ وقد اقر الدستور بعدم شرعية اي ضريبة جديدة او اي تبعات مالية تفرض على الشعب، إلا عن طريق تشريع جديد، كما ان الحكومة مسؤولة امام الدايت في اعداد ميزانية سنوية، واذا ما حدث عجز غير متوقع، استخدم الاحتياطي المالي لسد هذا العجز، كما الُزم الدايت بعرض المواد الموارد المالية الوطنية على الشعب، وخلال مواعيد منتظمة.

- **المادة رقم (92-95) حول تنظيم وشرعية الحكومات المحلية**؛ وقد اقر الدستور تحديد التنظيمات المتعلقة بالأجهزة المحلية، مع احترام الاستقلال المحلي والسماح بتأسيس جمعيات تعمل بصفة تشاورية عند طريق اعضاء يكون لهم حق ابداء الرأي امام الدايت.

- **المادة رقم (96) حول تعديلات الدستور في المستقبل**؛ ان اي تعديلات دستورية يتولاها الدايت بعد موافقة وكحد ادنى، ثلثي اعضاء كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، ثم تقدم التعديلات الى الشعب لتصديق عليها وفق استفتاء يجرى لهذا الغرض، واخيرا يعرض التعديل على الامبراطور الذي يعلن بأسم الشعب الياباني التصديق عليه، والعمل به كجزء من الدستور.

- **المادة رقم (97-99) حول المحكمة العليا؛ وهذه المواد هي:**

(1) إن حقوق الإنسانية الأساسية المكفولة في هذا الدستور لشعب الياباني، هي ثمار لصراع الإنسان الازلي لكي يكون حراً ؛ وقد تجاوز العديد من اختبارات التحمل، وقد منحت لهذا الجيل والاجيال اللاحقة كأمانة، لكي تصان ولا تنتهك ابدا.

(2) هذا الدستور هو القانون الاعلى للأمة، ولا يعد اي قانون أو مرسوم إمبراطوري أو أي عمل حكومي آخر، كله أو جزء منه، نافذا من حيث القوة الشرعية او الصلاحية، اذا عارض احكام هذا الدستور. وتحترم المعاهدات التي أبرمتها اليابان والقوانين الأمم بإخلاص.

(3) يتولى الإمبراطور أو الوصي فضلا عن وزراء الدولة وأعضاء الدايت والقضاة وجميع المسؤولون الرسميون الآخرين مهمة احترام وادامة هذا الدستور.

- **المادة رقم (100-103) تعديلات إضافية في الدستور**؛ حددت هذه المواد موعد تنفيذ العمل بدستور، مع حكومة جديدة وتحديد عضوية اعضاء مجلسي النواب والمستشارين، فضلا عن ملاحظات تتعلق بالانتخابات ومدة العضوية في مجلس الدايت.

قبل ان يصبح الدستور نافذ قام المجلس التشريعي الياباني بتمرير (45) قانونا لتنفيذ مواده، وهذه القوانين تخص الاسرة الامبراطورية، قانون الحكومة، قانون المجلس التشريعي، قانون الادارة المحلية، القانون المدني، قانون الاحوال الشخصية وقوانين الانتخابات.

اصبح دستور أيار 1947 القانون الاساس للامة اليابانية، وان حق السيادة لم ينتقل فحسب من الامبراطور الى الشعب،


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

ولكن الدايت الوطني أصبح اعلى سلطة تشريعية لدولة، بعدما كانت حقوق الشعب وحرياته في ظل الدستور السابق يعبر عنها من فقرات عامة وفيها نوعا من عدم وضوح، ولكن في الدستور الجديد حذفت مثل هذه الفقرات، ومن اجل ضمان حقوق الشعب وحتى لا تنتهك حقوقه ادخلت فقرات واضحة وحدده، ومن جانب آخر تم الغاء كل مظاهر الطبقات النبيلة، وضمان حرية النقابات لتؤدي دورها في نشر روح الديمقراطية[59].

**الخاتمة:**

1- تعد اليابان بتاريخها وشعبها وتجربتها السياسية والاقتصادية أنموذجا فريدا ورائدا في سياق التاريخ الانساني، ذلك انها انبعثت من بين رماد القنبلة الذرية وسياسة التطهير، معترفة بكل الاخطاء العسكرية التوسعية كنقطة ركيزة وبداية لانطلاقة جديدة جعلت اليابان اليوم منارا لدول الحداثة وثاني اعلى مستوى دخل في العالم، الامة اليابانية التي احتفظت بموروثها الاجتماعي الثقافي ورمزية نظامها الامبراطوري، هذه الخصوصية التي اطرتها بسيادة الشعب الياباني على السلطة، بعد ان وضعت دستورا خير ما يوصف بدستور السلام.

2- استفادت اليابان من تجربتها العسكرية الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية استفادة ايجابية، ذلك ان اخفاقها ومرارة معاناتها في القصف الذري وبداية الاحتلال، فضلا عن القيود والديون التي ترتبت على سياستها التوسعية في الحرب، جعلها تستبعد اي مغامرات عسكرية في المستقبل، وهذا ما حرصت عليه في المادة التاسعة في دستور عام 1947، التي حددت طريق اليابان نحو التفوق السلمي.

كانت القيادة العليا لقوات الحلفاء والمتمثلة بشخصية الجنرال دوغلاس ماك ارثر على قدر كبير من التعاون والفهم لطبيعة المجتمع الياباني، لذا نراه يؤدي دوره الايجابي وبدعم من حكومته في ضرورة اصدار دستور يجسد مفاهيم الديمقراطية وسيادة الشعب، مع الاحتفاظ بالنظام الامبراطوري الذي دعمه بمرسوم اعلن فيه عن براءته من تهمة الحرب، ذلك التعامل انعكس ايجابا على الشخصيات اليابانية الاصلاحية التي قدمت الكثير لمجتمعها، بمتابعتها المستمرة لخطوات سن الدستور مع سياستها الفريدة التي استطاعت انهاء الاحتلال بعد سبعة اعوام ذلك بتوقيع معاهدة سان فرانسيسكو عام 1952، لتبدأ بعدها مرحلة جديدة عرفت ب(المعجزة اليابانية).


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

**ملحق رقم (1):**

برقية رد القائد الاعلى لقوات التحالف في اليابان، الجنرال دوغلاس ماك آرثر، على هيئة الاركان الامريكية المشتركة، تشير إلى أنه لا يوجد دليل على أن الإمبراطور قد ارتكب أي جرائم حرب[1].

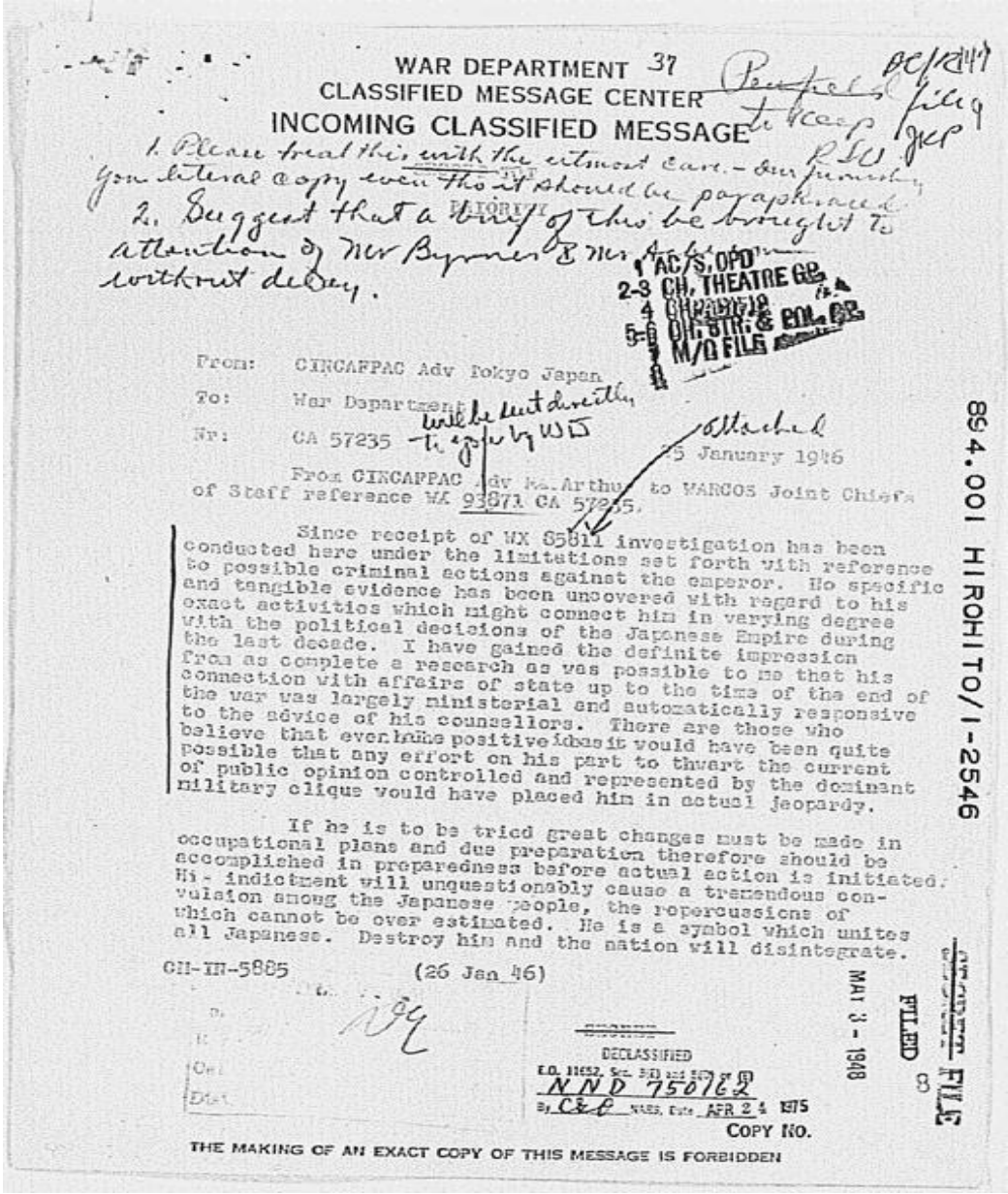

WAR DEPARTMENT
CLASSIFIED MESSAGE CENTER
INCOMING CLASSIFIED MESSAGE

From: CINCAFPAC Adv Tokyo Japan
To: War Department
Nr: CA 57235

From CINCAFPAC Adv MacArthur to WARCOS Joint Chiefs of Staff reference WA 93871 CA 57235.

Since receipt of WX 85811 investigation has been conducted here under the limitations set forth with reference to possible criminal actions against the emperor. No specific and tangible evidence has been uncovered with regard to his exact activities which might connect him in varying degree with the political decisions of the Japanese Empire during the last decade. I have gained the definite impression from as complete a research as was possible to me that his connection with affairs of state up to the time of the end of the war was largely ministerial and automatically responsive to the advice of his counsellors. There are those who believe that even in the positive idea it would have been quite possible that any effort on his part to thwart the current of public opinion controlled and represented by the dominant military clique would have placed him in actual jeopardy.

If he is to be tried great changes must be made in occupational plans and due preparation therefore should be accomplished in preparedness before actual action is initiated. His indictment will unquestionably cause a tremendous convulsion among the Japanese people, the repercussions of which cannot be over estimated. He is a symbol which unites all Japanese. Destroy him and the nation will disintegrate.

CM-IN-5885 (26 Jan 46)

DECLASSIFIED
E.O. 11652, Sec. 3(E) and 5(D) or (E)
NND 750762
By C&R NARS, Date APR 24 1975

COPY NO.

THE MAKING OF AN EXACT COPY OF THIS MESSAGE IS FORBIDDEN

MAY 3 - 1948

FILED

894.001 HIROHITO/1-2546

**ملحق رقم (2):**

مقدمة الدستور الياباني لعام 1947 بعد ان ترجم من المسودة الانكليزية[1]

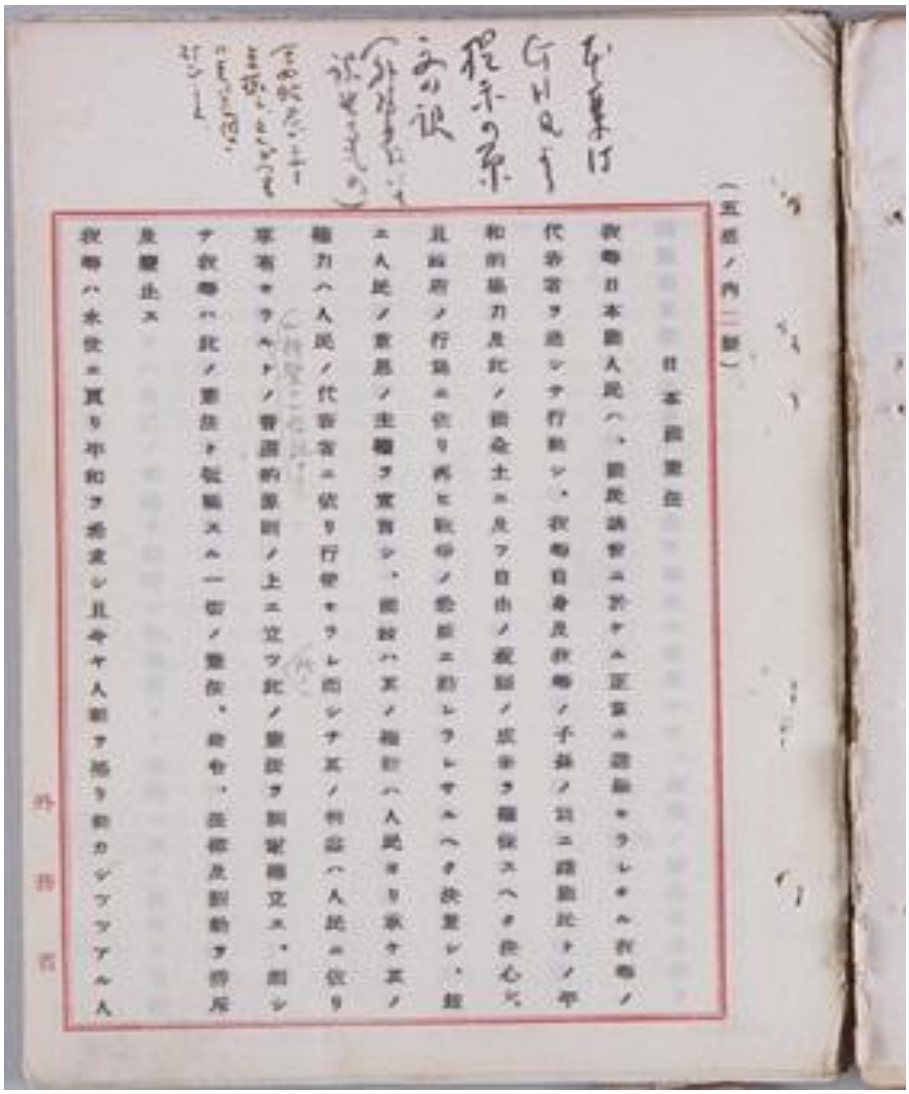


DOI:10.18018/URUK/019-12/1962-1978

## الهوامش

([1]) دوغلاس ماك ارثر (1880-1964): قائد عسكري أميركي، قاد الفرقة الأميركية الثانية والأربعين في فرنسا بين عامي(1918- 1919)، أصبح مدير منظمة الدفاع الوطني لحكومة الفلبين عام 1935، حتى أحالته على التقاعد عام 1937، أعيد الى الخدمة في تموز عام 1941، بمنصب القائد الأميركي في الشرق الأقصى، وفي السابع والعشرين من حزيران عام 1950،تلقى أوامر من الرئيس ترومان بتقديم مساعدات جوية وبحرية الى كوريا الجنوبية توفى عام 1964. للمزيد ينظر: روجر باركنسن ، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة: سمير عبد الرحيم، ج2، دار المأمون، عمان، 1990، ص 383.

([2]) مسعود الظاهر، تاريخ اليابان الحديث (1853-1945): التحدي والاستجابة، مركز الامارات لدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، 183.

([3]) الامبراطور هيروهيتو(1901 -1989): إمبراطور اليابان ال(124)، ولد في طوكيو، وكان اسمه في مرحلة الطفولة ميتشي، في الحكم منذ العام 1926 وحتى وفاته، بعد ان كان الوريث الشرعي لوالده، منذ العام 1916، مرحلته كانت غاية في الاهمية بسبب طبيعة الاحداث التي حدثت، منها الحرب الصينية اليابانية الثانية 1937، هجوم على الشرق الأقصى بالإغارة على ميناء هاربر الأمريكي، وبهذا دخلت الحرب العالمية الثانية، وفي منتصف عام 1945 ضربت اليابان بالقنبلتين النوويتين الوحيدتين في التاريخ، وبعدها أعلنت استسلامها في الحرب العالمية الثانية، احتلت على اثرها اليابان وهي المرة الأولى والوحيدة في التاريخ ولمدة سبعة اعوام. للمزيد ينظر: عبد الفتاح ابو عشية، موسوعة القادة السياسيين: عرب وأجانب، دار اسامة لنشر، عمان، د.ت، ص353-356.

([4]) فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الامريكي، ط3، د. مط، القاهرة، 1994، ص191.

([5]) انذار بوتسدام: قرار تخذه كل من الرئيس الامريكي هاري ترومان ورئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل ورئيس وزراء الاتحاد السوفيتي جوزيف ستالين، وبموافقة الزعيم الصيني جان كاي جك توجيه إنذار الى اليابان عرف نسبة الى مؤتمر بوتسدام تموز 1945 وقد تضمن الانذار: أستسلام اليابان بدون قيد او شرط، إلغاء النظام العسكري، نزع السلاح الشامل، إلغاء الصناعات الحربية، حصر سيادة اليابان على الجزر الاربع الكبرى. للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح، أطلس الحربين العالميتين: الأرض والحرب والسلام، شركة الشريف ماس' القاهرة، 2015، ص153.

([6]) كاظم هيلان محسن، سياسة الاحتلال الامريكي في اليابان 1945-1952: دراسة في التاريخ السياسي، دار الفراهيدي لنشر والتوزيع، بغداد، 2011، ص 193-194.

([7]) المصدر نفسه، ص195.

(8) M. Mourin, Histoire des Grandes Puissances de 1918- 1958, Librairie Payot , P 606.

([9]) تيد مان، اليابان الحديثة، ترجمة: وديع سعيد، مراجع: علي رفاعة الانصاري، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، د.ت، ص85.

([10]) عهد الميجي (1868-1912): اي الحكومة المستنيرة، تلميحا للحكومة الجديد التي تولت شؤون البلاد رسميا منذ يوم الـ8 تشرين الاول 1868 ونسبة للإمبراطور موتسوهيت، المعروف بمييجي تينو، وهي نرحلة مميزة من تاريخ اليابان، حيث يعد الاساس في عملية الحداثة فيما بعد، تم خلاله اجراء عدة اصلاحات ادراية بدءا من الغاء مناصب الشوغون، الى الاصلاحات الاقتصادية وزيادة التواصل مع الدول الكبرى عن طريق تبادل البعثات الدبلوماسية والاهتمام بتحسين العلاقات الدولية، فضلا عن السياسة التعليمية التي قللت من نسبة الامية وطورت الحالة الاجتماعية لابناء الفلاحين الذين كانوا نواة الطبقة العاملة في المعامل والشركات فيما بعد. لمزيد ينظر: هشام عبد الرؤوف حسن، تاريخ اليابان في عصر ميجي: عصر النهضة الاولى 1868-1912، دار المعارف، بيروت، 1890.

([11]) خالد عبد نمال الدليمي، "اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1952"، مجلة كلية الآداب، العدد 12، بغداد، 2016، ص530.

([12]) ينظر ملحق رقم (1).

(13) War Department, CINCAFPAC Adv Tokyo, from Japan, 25 January 1946, State Records Department Decimal File ،1945-1949 "894.001 HIROHITO / 1-2546.

([14]) هيديكي توجو (1884-1948):عسكري ياباني من مواليد ضاحية كوجيماتشي اليابانية، تأثر كثيرا بالافكار القومية العالمية لذا وصف كأحد مجرمي الحرب بعد الحرب العالمية الثانية، رئيس لأركان الحرب في اليابان منذ منتصف ثلاثينات القرن الماضي، وتثمينا لجهوده في منشوريا حصل على وسام الشمس المشرقة من قبل حكومته، واحدًا من مجموعة العسكريين الذين اعترضوا على التطورات الديمقراطية في عهد ميجي، قاد اليابان في عهد توليه رئاسة الوزراء إلى حرب مع الولايات المتحدة عام 1941، واضطر للاستقالة من منصبه كرئيس للوزراء عام 1944 بعد سقوط ضاحية سيبان، اعدم شنقا عام 1948. للمزيد ينظر: ج. آ. س. غرنفيل، الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ترجمة: علي مقلد، مج2، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص38.

([15]) تيد مان، المصدر السابق، ص86.

(16) ) M. Mourin, op. cit, P 607.

([17]) صالح حسن عبد الله، التجربة اليابانية دراسة تاريخية في ثنائية التقليد الحديث 1952-1972، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012، ص61.

([18]) فوزي درويش، المصدر السابق، ص202.

([19]) المصدر نفسه، ص203.

([20]) دستور ميجي: هو الدستور المعمول به في الامبراطورية اليابانية بين عامي (1890 – 1945)، في أعقاب إصلاحات ثورة ميجي في اليابان عام 1868، بعد ان استعاد الإمبراطور اليابان ميجي عرشه بعد أكثر من 240 عاما من حكم الشوجونات، عندها شرع الامبراطور بكتابة أول دستور في تاريخ اليابان، وتم العمل به في عهد الامبراطور ميجي، كون على اثره أول نظام برلماني، واعترف بالتعددية سياسية، واجاز عمل الاحزاب، كما نص الدستور على حقوق وواجبات كل من الشعب والحكومة. للمزيد ينظر: هشام عبد الرؤوف حسن، المصدر السابق، ص134-203.

(21) Kyoko Inoue, MacArthur's Japanese Constitution: A Linguistic and Cultural Study of Its Making, Chicaco, 1991, p.p 68-69.

([22]) صالح حسن عبد الله، "الدستوران اليابانيان 1889و 1947: دراسة تاريخية مقارنة"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد 21، العدد2، تكريت، 2014، ص73؛ يوري كوزلفسكي، الفلسفة اليابانية المعاصرة، ترجمة: خلف محمد الجراد، المؤسسة الجامعية لدراسات، بيروت، 1995، ص74.

([23]) فوميارو كونوي(1891-1945): من العوائل اليابانية الإقطاعية الثرية، رئيس وزراء اليابان لمدتين الأولى 1937-1939، والثانية 1940-1941، كان من ابرز المعارضين للحرب مع الولايات المتحدة، أصبح بعد الاحتلال وزيراً في حكومة هيكاشيكوني إلا انه اتهم بجرائم الحرب التي ارتكبت في الصين، الأمر الذي دفعه إلى الانتحار بتناول سم سيانيد البوتاسيوم. للمزيد ينظر:

www. wikipedia.*org.*

([24]) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص 198؛

Ray A. Moore،Donald L. Robinson, Partners for Democracy: Crafting the New Japanese State Under MacArthur, New York,2002, p.p 54-59.

([25]) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص 198.

([26]) لكيجيورو شيديهارا(1872-1951): سياسي ودبلوماسي ورئيس وزراء الرابع والأربعين في اليابان، من مواليد ضاحية كادوما، نشأ في مناخ فكري مؤمن بالافكار الليبرالية، بعد ان تأثر بشخصية ناكه تشوهين، بعد تخرجه بتفوق من جامعة طوكيو الإمبراطورية عام 1895، دخل في السلك الدبلوماسية ، وتم إرساله لأول مرة إلى إنتشون في كوريا كنائب للقنصل، وكانت له علاقات جيدة مع الممثلين البريطانيين، أصبح شيدهارا رئيسًا للوزراء(تشرين الأول 1945- نيسان 1946)، أعاد خلالها العمل في النظام الحزبي، ونظم عودة الجنود اليابانيين إلى الوطن، وكان مسؤولًا عن مراجعة الدستور، وعلى الرغم من عدم فوزه في انتخابات عام 1946 إلا انه بقي كشخصية يابانية مؤثرة تولت ادارة البلاد في مرحلة حرجة. للمزيد ينظر:

Hugh Wilkinson, A Statesman for the Twenty-First Century? The Life and Diplomacy of Shidehara Kijuuroh (1872-1951), The Asiatic Society of Japan Bulletin, 1995.

([27]) جوجي ماتسوموتو: (1877-1954): محامي ياباني بارز، مدير مكتب التشريع في وزارة العدل 1923-1924، وزير التجارة والصناعة (شباط-تموز 1934)، وزير دون وزارة 1945-1946:

www. wikipedia.org.

([28]) Ray A. Moore،Donald L. Robinson, op. cit, P 61.

(29) Kyoko Inoue, op. cit, P 132.

([30]) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص205.

([31]) سمر حمود الشيشكلي، اليابان ملامح أمة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص73-74.

(32) Kyoko Inoue, op. cit, P 133.

(33) Ibid, P 134.

(34) Ray A. Moore, Donald L. Robinson, op. cit, P 78.

([35]) صالح حسن عبد الله، المصدر السابق، ص74؛ كاظم هيلان محسن السهلاني، المصدر السابق، ص150-151.

([36]) صالح حسن عبد الله، المصدر السابق، ص75.

([37]) المصدر نفسه، ص76.

([38]) كورتني ويتني (1897 - 1969): محامي أمريكي وقائد في الجيش خلال الحرب العالمية الثانية عمل لاحقًا مساعدا للقائد الاعلى لقوات الاحتلال في اليابان، وقد لعب دورا رئيسيا في تحرير الدستور الياباني، بقي ويتني قريبة من ماك آرثر طوال مرحلة الاحتلال ، وخدمت جنبا إلى جنب معه خلال الحرب الكورية، استقال من الجيش بعد إزالة ماك آرثر من القيادة في عام 1951. للمزيد ينظر:

Courtney Whitney, MacArthur: His Rendezvous with History, Greenwood Press, 1956, p.p 15-32.

([39]) Ray A. Moore and Donald L. Robinson, Op.Cit., P.82.

([40]) كاظم هيلان محسن، المصدر السابق، ص 209.

([41]) يوشيدا شيغه-رو: (1878 - 1967): اما يوشيدا فهو لقب عائلته، دبلوماسي وسياسي ياباني، من مواليد ضاحية يوكوسوكا، درس في جامعة طوكيو الإمبراطورية (حالية جامعة طوكيو) ودخل السلك الدبلوماسي عام 1906، عمل سفيرا لبلاده في إيطاليا والمملكة المتحدة، شغل منصب رئيس وزراء في المدة الاولى(1946 – 1947) والثانية (1948 – 1954)، كانت سياساته تعمل على نهضة اليابان ما بعد الحرب العالمية الثانية بالاعتماد على الحماية العسكرية للولايات المتحدة ودعم النهضة الاصلاحية الشاملة التي حدثت ما بعد الاحتلال، فعرفت اليابان في رئاسته افضل اعوام العمل وتجاوز اخطاء الحرب، بعد الاقرار التام بالفشل ومن ثم النهوض الى الافضل، فكان حليفا مهما للولايات المتحدة، وخادما مخلصا لشعبه.

**Abstract:**

The Constitution of 1947 was one of the most important international constitutions. It was the foundation of Japan's transformation towards modernity and the adoption of democratic concepts in all areas of life. It contributed to the transformation of the Japanese individual from a tool of war into a tool for peace. He also founded the Japanese Renaissance after the Second World War. , That Renaissance that adopted modernization and modernity by taking advantage of the Western experience (specifically American), as the basis for building an integrated democratic state.

للمزيد ينظر: كيث روبنز، تغيير وجه العالم : التاريخ السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية، ترجمة هبة حاتم، د.مط، د.مك. 2017، ص164-165.

(42) Kyoko Inoue, op. cit, P 139-140.

(43) Ibid, P140.

(44) Ibid, P 141.

(45) Ray A. Moore and Donald L. Robinson, Op.Cit., P.91.

(46) Ibid, P 93.

(47) Kyoko Inoue, op. cit, P 141.

(48) Ibid, P 149.

(49) أدوين رايشاور، اليابانيون، ترجمة: ليلى الجبالي، سلسلة عالم المعرفة (136)، الكويت، 1989، ص 143.

(50) KoichiKishimoto ,Politics in Moderne Japan Development and Organization JAPAN Echo INC , 1976 , P.9

(51) صالح حسن عبد الله، المصدر السابق، ص75.

(52) ينظر ملحق رقم (2).

(53) للاطلاع على مواد الدستور ينظر:

-

https://www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946.pdf?lang=ar.

(54) صالح حسن عبد الله، المصدر السابق، ص79.

(55) ينظر الرابط:

-

https://www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946.pdf?lang=ar.

(56) صالح حسن عبد الله، المصدر السابق، ص87.

(57) ينظر:

-

https://www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946.pdf?lang=ar.

(58) ينظر:

-

https://www.constituteproject.org/constitution/Japan_1946.pdf?lang=ar.

(59) فوزي درويش، المصدر السابق، ص203.